الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية

والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج

تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد

(2019 / 29)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 04 / 04 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 24 / 12 / 2019

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر اللجنة: فيصل دربـــال

المقرر المساعد: هشـام العجبونـي

المقرر المساعد: مريم اللغماني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 11 أفريل 2019
جلسات اللجنة: 15 و18 جويلية 2019 (المدة النيابية الأولى، الدورة التشريعية الخامسة) و24 ديسمبر 2019 (المدة النيابية الثانية، الدورة التشريعية الأولى) **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (10 مع) **تاريخ إنتهاء الأشغال:** 24 ديسمبر 2019 **نائب رئيس اللجنة:** الهادي بن ابراهم **المقرر المساعد:** العجمي الوريمي

ـ تقديم المشروع:

في إطار ملتقى الاستثمار "تونس 20 ـ 20"، الذي انتظم في شهر نوفمبر 2016 بتونس، تمّ عرض مشروع "تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد" وهو مشروع مبرمج في المخطط الخماسي للتنمية 2016 ـ 2020 كما أنه كان موضوع العديد من المجالس الوزارية، على الوكالة الفرنسية للتنمية التي قبلت تمويله في إطار قرض.

وفي هذا الإطار، قام فريق من الخبراء التابعين لمؤسسة (APHP) بطلب من الوكالة الفرنسية للتنمية بزيارتين للجهة وعقب ذلك أكّد فريق الخبراء على ضرورة تمكين جهة سيدي بوزيد من معونة فنية ومالية من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية لإرساء استراتيجية تعصير الخدمات الصحية بالجهة، تبعا لذلك أقرّت الوكالة إسداء قرض تمويل المشروع على أن يشتمل على: تعصير المستشفى الجهوي وتأهيل الهياكل الصحية التي تؤمّن الخط الأول بالجهة وأن تقوم بتمويل عن طريق هبة، تركيز حوكمة جهوية للخدمات الصحية.

تبعا لذلك قامت الوكالة على إثر الطلب الرسمي من الحكومة التونسية عن طريق رسالة موجهة من طرف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بطلب عروض في 2017/09/14 لاختيار مكتب الدراسات الذي سيقوم بدراسة الجدوى لإنجاز المشروع. وقد تمّ اختيار مجموعة مكاتب (GE-HEALTH CARE et POLYPROGRAMME).

ـ مخرجات دراسة جدوى المشروع:

من بين ما أفضت إليه هذه الدراسة التي قامت بها مكاتب الدراسات المذكورة، هو أن منطقة سيدي بوزيد تحتوي على عديد المشاكل الصحية سببها التفاوت بين مختلف مناطقها في التمتع بالخدمات الصحية حيث أن معدل المسافة للوصول إلى المستشفى الجهوي تبلغ 44 كلم وأن معدّل الأسرة للألف ساكن تبلغ 1,03 كما أن هذه الجهة لا تمتلك التجهيزات الطبيّة الكافية. أما بالنسبة للخط الأول فإن سيدي بوزيد تحتوي على 110 مركز صحّة أساسية 83 % منها يؤمّن عيادة واحدة في الأسبوع.

أما بالنسبة للمستشفى الجهوي فقد جزم التقرير على أنه غير قادر على تلبية احتياجات الجهة نظرا لقدم بنيانه وعدم توفّر شروط السلامة لاستقبال المرضى فضلا عن أن إعادة تجديده سوف تتكلف مبالغ باهظة تتجاوز بكثير كلفة إنشاء مستشفى جديد.

وتبعا لذلك تمّ اقتراح مشروع تعصير الخدمات الصحية بمنطقة سيدي بوزيد كالتالي:

- إنشاء مستشفى جامعي عوضا عن المستشفى الجهوي الحالي يحتوي على 05 مسارات علاجية وهي:

  - ✓ الاستعجالي وتحتوي على أقسام العناية المركزة والنقل الصحّي،
  - ✓ الطبي الباطني وتحتوي على أقسام أمراض القلب وأمراض الأعصاب،
  - ✓ الأم والرضيع والطفل،
  - ✓ الجراحة العامة،
  - ✓ الأمراض النفسية للكهول وللأطفال.

وعلى أن يكون هذا المستشفى مركزا مرجعيا للجهة على أن يتم إنجازه بطريقة تفاضلية تأخذ بعين الاعتبار النقص في الموارد البشرية وخاصة على مستوى الاختصاصات، بحيث أن يتعهّد في المراحل الأولى بكل أنشطة الجراحة للولاية وأن يتعهد بالإشراف على تطوير أنشطة الجراحة في المستشفيات الجهوية الأخرى بالولاية (المكناسي والرقاب وجلمة) وذلك بتأمين عيادات متقدّمة إلى جانب التعهّد عن طريق الاستشفاء النهاري، وفي مرحلة ثانية وأمام تحسّن في عدد الأطباء بالعدد الكافي يمكن آنذاك الانطلاق في تركيز أنشطة الجراحة وطب النساء والتوليد في المستشفيات الجهوية الأخرى.

وفي هذا الإطار، يمكن للصبغة الجامعية للمستشفى أن تلعب دورا كبيرا في جعله مكانا يؤمّه الأطباء الذين هم في طور التكوين وقد تمّ الاتفاق مع السيد عميد كلية الطب في سوسة لكي يقوم بفتح خطط في مناظرة الأساتذة المبرزين والأطباء المساعدين بجهة سيدي بوزيد.

ـ أهداف المشروع:

في إطار تنفيذ توجهات الحكومة في مجال تحسين الخدمات الصحية المسداة للمواطن بالمناطق الداخلية ذات الأولوية، تمّ وضع برنامج لتعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- دعم تعصير المستشفى الجهوي بجهة سيدي بوزيد،
- تأهيل الهياكل الصحية العمومية بالخطوط الأمامية للصحة بجهة سيدي بوزيد،
- دعم الحوكمة في المجال الصحي بجهة سيدي بوزيد.

ـ مكونات المشروع:

يتكون المشروع من 3 مكونات رئيسية، تتمثل في:

أ ـ إنشاء مستشفى جامعي عوضا عن المستشفى الجهوي الحالي يحتوي على 05 مسارات علاجية وهي:

- الاستعجالي وتحتوي على أقسام العناية المركزة والنقل الصحي،
- الطبي الباطني وتحتوي على أقسام أمراض القلب وأمراض الأعصاب،
- الأم والرضيع والطفل،
- الجراحة العامة،
- الأمراض النفسية للكهول وللأطفال.

ب ـ دعم تأهيل المستشفيات المحلية بكل من المكناسي والرقاب لتصبح مستشفيات جهوية صنف "ب".

ت ـ دعم الحوكمة في المنظومة الصحية بجهة سيدي بوزيد.

ـ كلفة المشروع:

تقدّر الكلفة الجملية للمشروع بـ 78.3 مليون أورو.

ـ شروط التمويل:

يتم تمويل البرنامج عن طريق قرض بقيمة 76 مليون أورو مسند من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بالإضافة إلى توفير هبات في مجال الدّعم الفني والنجاعة الطاقية من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي.

وتتمثل الشروط المالية للقرض في ما يلي:

- قيمة القرض: 76.000.000 أورو،
- نسبة الفائدة: نسبة ثابتة تحتسب على أساس نسبة الفائدة (أوريبور 6 أشهر) + هامش الربح بـ 66 نقطة مائوية،
- فترة السّداد: 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 7 سنوات،
- عمولة التعهّد: 0,25 % تُحتسب بعد 6 أشهر من تاريخ إمضاء اتفاقية القرض.

ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 03 جويلية 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

ودار نقاش، رأى بعض النواب أن مبلغ القرض مرتفع مقارنة ببرنامج تعصير الخدمات الصحية في سيدي بوزيد والمتمثل في توسعة المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد والرّفع من طاقة استيعابه ودعم المستشفيات المحلية بالمكناسي والرقاب ودعم الحوكمة في المنظومة الصحية بجهة سيدي بوزيد، واعتبروا أن مبلغ القرض يفوق تكلفة إنجاز مستشفى جامعي، وعبّروا عن تخوّفهم من إهدار هذا القرض.

وأفاد أحد النواب أنه تمّ الاتفاق في إطار المجلس الجهوي بجهة سيدي بوزيد على إحداث مستشفى جامعي عوض ترميم المستشفى الموجود واقترح أن تطلب اللجنة الأهداف الجديدة لهذا المشروع، غير أن بعض النواب أكّدوا أنه لا يمكن إحداث مستشفى جامعي في ظل عدم وجود كلية طب في الجهة وعدم توفّر الإطار الطبّي وشبه الطبّي.

وبعد التداول والنقاش، استقرّ رأي أغلب النواب على استدعاء السيدة وزيرة الصحة بالنيابة لمدّ اللجنة بأكثر تفاصيل بخصوص مكونات المشروع وكذلك بخصوص المبلغ المرصود.

وتلقّت اللجنة من وزارة الصحّة الوثائق التالية:

- مذكرات توضيحية حول تطوير الخدمات الصحية بولاية سيدي بوزيد،
- البرنامج الوظيفي لبناء وتصميم المستشفى الجديد بسيدي بوزيد،
- البرنامج الفنّي لبناء وتصميم المستشفى الجديد بسيدي بوزيد.

علما وأن البرنامج الوظيفي والبرنامج الفني قام بإعدادهما خبراء بالاشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

وعقدت اللجنة جلسة يوم 15 جويلية 2019، اطّلعت خلالها على الوثائق المذكورة أعلاه وأكّدت على ضرورة الاستماع إلى السيدة وزيرة الصحّة بالنيابة أو من ينوبها.

وفي جلستها المنعقدة يوم 18 جويلية 2019، استمعت اللجنة إلى السيد رئيس ديوان وزيرة الصحة بالنيابة، حيث وضّح أن التصوّر الأول كان يتمثل في إصلاح وتعصير المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد. وتمّ إعداد دراسة من قبل خبراء مختصين بيّنوا أن الوحدات الصحية لا تستجيب لشروط السّلامة والمعايير الدولية وكذلك الكلفة ستكون مرتفعة.

وبناء على دراسات معمّقة من طرف خبراء مختصين في الغرض وباقتراح منهم وبمشاركة لجان مختصة من وزارة الصحة، تمّ تغيير صبغة المشروع وإقرار وحدة جديدة يتراوح عدد الأسرّة فيها بين 200 و300 سريرا تشمل قطب للعيادات الخارجية بما في ذلك الطب النهاري ووحدة الجراحة المتنقلة ووحدة تصفية الدّم وقطب استعجالي وقطب وحدة إيواء لمدّة قصيرة وقطب التصوير الطبي والاستكشاف الوظيفي وقطب جراحي وقسم إنعاش وجناح إقامة لأمراض النساء وقطب صيدلة وقطب للأموات والتشريح.

وبالنسبة لجهتي المكناسي والرقاب، أفاد أنه سيقع تدعيم المستشفيين ليصبحا مستشفيات جهوية صنف "ب".

ودار نقاش، تقدّم خلاله النواب بجملة من الأسئلة والاستيضاحات تمحورت حول النقاط التالية:

- النظرة الاستشرافية للصحة في كامل الجمهورية وحلّ مشكل الكفاءات الطبية التي تغادر تونس وهل بالإمكان تعويض هذه الكفاءات،
- التفكير في توطين الكفاءات الطبيّة في الجهات عبر تحفيزات مالية واجتماعية،
- هل تمّ الاتفاق مع الممولين لإنجاز مستشفى جديد عوضا عن تعصير مستشفى موجود،
- هل أخذت الوزارة بعين الاعتبار النقص الحاصل في الإطار الطبّي وشبه الطبّي خاصة وأن تونس تشهد اليوم هجرة للأطباء الشبان والإطارات شبه الطبيّة،
- عبّر أحد النواب أن إحداث مستشفى جامعي في سيدي بوزيد يأتي استجابة لمطالب الجهة،
- عبّر أحد النواب عن تخوّفه من أن يكون هذا القرار سياسي وشعبوي،
- اقتراح إعادة صياغة شرح الأسباب ليتطابق مع أهداف المشروع.

وفي ردّه، وضّح السيد رئيس ديوان وزيرة الصحة بالنيابة أن مشروع تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد تمّت برمجته في المخطط الخماسي للتنمية 2016 ـ 2020. وباعتبار أن المستشفى الجهوي في سيدي بوزيد غير قادر على تلبية احتياجات الجهة نظرا لقدم بنايته وعدم توفّر شروط السلامة فيها وباعتبار أن إعادة تجديده ستكلّف الوزارة مبالغ باهضة تتجاوز بكثير كلفة إنشاء مستشفى جديد تمّ الاتفاق على أن يشمل تعصير الخدمات الصحية بمنطقة سيدي بوزيد إنشاء مستشفى جامعي عوضا عن ترميم المستشفى الجهوي الحالي.

وأكّد من جهة أخرى أن الاتفاقية الممضاة مع الوكالة الفرنسية للتنمية تشمل تعصير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد بما يمكّن من إحداث مستشفى جديد.

وفي ما يتعلق بتوفير الإطار الطبي والشبه طبّي، أفاد أن هذا المستشفى الجديد سيكون جاهزا سنة 2024، وستشهد سنة 2021 تخرّج دفعة جديدة من طب الاختصاص ستوجّه للعمل في الجهات ومنها سيدي بوزيد، وأضاف أن الوزارة منكبّة على موضوع مغادرة الكفاءات ووضّح أن قانون المسؤولية الطبية سيساهم في حل هذا الإشكال.

وبخصوص إعادة صياغة شرح الأسباب، أكّد أنه سيتم مدّ اللجنة به في أقرب الآجال بالتنسيق مع مصالح وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. وقررت اللجنة خلال هذه الجلسة الموافقة بإجماع الحاضرين.

ثم تداولت لجنة المالية والتخطيط والتنمية من جديد في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2019 في مشروع هذا القانون والتقرير الذي أعدّته اللجنة السابقة في الغرض.

وأثناء النقاش، أكد النواب على ضرورة أن يتضمن التقرير مواقف وآراء نواب هذه اللجنة باعتبار أنهم في إطار مدة ودورة تشريعية جديدة، وفي إطار لجنة المالية متكونة من نواب آخرون يحملون توجهات ومواقف مغايرة.

كما أشاروا إلى أن المصادقة على مشاريع القوانين موضوع القروض تتنزل في إطار الحفاظ على استمرارية الدولة وعلى تعهداتها المالية.

ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
علي الهرماسي	فيصل دربال